http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2086) السنة الثامنة - الخميس (31) آذار 2011

شكوك بتورط جهات حكومية باقتحام مجلس صلاح الدين

القاعدة تترك سياسة مسك الأرض وتلعب بأوراق جديدة

□ بغداد/ فراس القيسي

فوضى وإرباك، قتلى وجرحى، حوادث غير معهودة، مسلحون لا يتجاوز عددهم أصابع اليد يحتلون مبنى حكوميا فيه من الجنود والحراسات ما يكفي لدخول معارك مع جيوش منظمة، احد عشر مسلحا يحتلون مجلس محافظة فيه العدة والعدد من القوات الأمنية، وهو من اشد الأماكن تحصينا لا يعطي تفسيرا سوى أن الأجهزة الأمنية غير مؤهلة أصلا، لمواجهة عناصر تنظيمات مسلحة تفوقهم في التكتيك والخطط أمام قوات لا تحمل معها غير أسلحة لا تجيد استخدامها مشاهد نراها في أفلام الاكشن ذات الصناعة الاميركية المشهورة.

سياسيون يحملون الحكومة مسؤولية الانهيارات الأمنية دائما من دون التوصل إلى حلول تطمئن الشارع العراقي الذي بات ملتهبا على غير عادته، تظاهرات استنكارات شجب، فواجع في كل بيت. والقصة هي انشغال السياسيين بالمنفعة على حساب الأمن والصراعات السياسية تزداد والحقائب الأمنية خالية والخروقات مستمرة والاتهامات تتقاذف دون حلول ناجعة.

لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب شددت على ضرورة محاسبة المقصرين وتقديمهم للعدالة بعد العملية الإرهابية في مبنى محافظة صلاح الدين أمس الأول.

عضو لجنة الأمن والدفاع عن التحالف الوطني حاكم الزاملي اتهم جهات حكومية لم يسمها وراء هذا الحادث بالإضافة إلى فلول القاعدة والبعث، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن ما يعزز هذه الشكوك هو وجود شخص مسؤول كان في اجتماع رسمي قبيل العملية الإرهابية ومن ثم ثبتت شكوك حول هذا الشخص بان له دورا في تنفيذ هذه العملية ودخول الإرهابيين إلى مبنى مجلس المحافظة، مؤكدا "بدأ التحقيق في الأمر، وسيتم إعلان النتائج في اقرب وقت ممكن".

وقال الزاملي إن السيارات الحكومية تصول وتجول في أرتال دون أن يتم تفتيشها، وهذا الأمر يساعد على استغلال هذه السيارات بالقيام بالعديد من العمليات الإرهابية، مضيفا في تصريحات لـ(المدى) أن لجنة الأمن والدفاع البرلمانية شكلت لجنة عليا للتحقيق في هذا العمل الجبان وسوف تصدر عدد من الإجراءات المهمة من بينها وجوب تفتيش السيارات الحكومية بدون استثناء.

وتابع الزاملي أن هناك سببا آخر للإرهاب وهو عدم كفاءة العديد من القوات الأمنية وسوف تقوم لجنة الأمن والدفاع بإصدار تعليمات صارمة تفرض على الحكومة إقالة العناصر غير الكفوءة، وكذلك إحالة المقصرين أو الذين يقدمون تسهيلات للإرهاب و تقديمهم للقضاء، مطالبا بتكثيف الجهد الاستخباراتي.

وشهدت مدينة تكريت استهداف مبنى مجلس محافظتها بهجوم مسلح نفذه عدد من الإرهابيين يرتدون زيا عسكريا قاموا بتفجير حزام ناسف وسيارة مفخخة قبل أن يقتحموا مبنى المحافظة ويقتلوا ١٥ رهينة بينهم ٣ من أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين وعشرات الجرحى.

القيادي في الصحوات إياد الجبوري أكد وجود خروقات أمنية في القوات الأمنية لكنها بشكل نسبي، بسبب وجود الوعي الوطني لدى الشعب في وأد أي فتنة، لافتا إلى أن الوضع الأمني في العراق أكثر استقرارا من المنطقة التي تشهد اضطرابات متعددة، وأضاف الجبوري في تصريح لـ(المدى) إن ما ينسب من أحاديث من أن الحكومة مقصرة في إنهاء ملف الصحوات أو عن وجود عناصر في الصحوات عادوا إلى مواقفهم السابقة في العمل ضد القوات الأمنية هو اتهامات باطلة الهدف منها هو التشكيك بولاء مقاتلي الصحوات.

وتابع الجبوري أن الحكومة جادة في حسم هذا الملف وان وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية تسعى جاهدة لإنهاء هذا الملف الحيوي والمهم.

وقال الجبوري إن للقاعدة خلايا نائمة بدت تنشط من جديد بسبب الضعف الأمني الواضح كما أن للفراغ الكبير الحاصل في المناصب الأمنية دورا فعالا في عودة هذه الخلايا إلى النشاط وترتيب أوراقها لإرباك المواقف.

بدورها أعربت النائب عن القائمة العراقية وحدة الجميلي عن أسفها وحزنها لما حدث في مبنى مجلس محافظة صلاح الدين أمس، وما حصل من عمليات قتل وإبادة للمواطنين على يد المجموعة الإرهابية التي اقتحمت المجلس واصفة إياه بأنه عمل إجرامي.

وقالت الجميلي إن "الأمور في المحافظة مرتبكة إلى الآن وان التقارير لم ترد كاملة وإنما هي روايات، مبينة "نحن الآن أمام بناء دولة وليست حكومة لان الدولة أهم من الحكومة وفي مرحلة تأسيس الديمقراطية"، مشددة على ضرورة دعم الحكومات المحلية والمحافظين ومجالس المحافظات".

واتهمت الجميلي الحكومة بأنها "لا تبالي تجاه الاستهدافات المبرمجة التي تحدث هنا وهناك من ضمنها اشتباك الطلبة الكرد والتركمان في كركوك وهذه بادرة خطيرة للطائفية وكذلك موقفها من حادثة مجلس محافظة صلاح الدين".

وعزت الجميلي الحادث إلى تنامي خلايا القاعدة والإرهاب التي تنشط مع اللامبالاة الحكومية تجاه الخروقات الأمنية وعدم وجود وزراء أمنيين وغياب العدالة و التوازن السياسي، ولم تستبعد الجميلي أن تكون هناك أيادٍ خفية أو جهة سياسية تريد السيطرة والهيمنة وراء ما حدث في محافظة صلاح الدين، منوهة إلى أن هناك توجها خفيا واستراتيجية قوية يعملان بصورة متعمدة، متوقعة تكرار هذه الحادثة في محافظات الانبار والبصرة ونينوى والديوانية".

من جانبه عزا النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي قصي السهيل القيادي في كتلة الأحرار المنضوية تحت التحالف الوطني، أسباب تأخير حسم الوزارات الأمنية لعدم وجود توافق داخل القائمة العراقية على مرشحهم لمنصب وزير الدفاع. وقال السهيل في تصريحات صحفية، إن "أسماء المرشحين للوزارات الأمنية وصلت للبرلمان، لكن وجود بعض الإشكاليات داخل القائمة العراقية أخر تقديمها"، موضحاً أن "هناك اعتراضات من داخل القائمة على مرشحها لشغل منصب وزير الدفاع". وكانت القائمة العراقية جددت، الاثنين الماضي، اتهامها لرئيس الوزراء نوري المالكي بالمماطلة بحسم ملف الوزارات الأمنية، في حين أكدت تقديمها أسماء مرشحيها لتلك الحقائب منذ أشهر.

وسبق أن كشفت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، في الـ١٧ من آذار الحالي، عن اتفاق الكتل السياسية على أن يشغل مرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي وزارة الدفاع. ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، حقائب وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، وكان طرح اسم الجلبي كمرشح قوي لشغل وزارة التخطيط التي لا تزال شاغرة أيضاً ويشغلها بالوكالة القيادي عن التيار الصدري نصار الربيعي.

وكانت وزارة الدفاع أعلنت انتهاء عملية الهجوم على مقر مجلس محافظة صلاح الدين وسط مدينة تكريت بعد نحو خمس ساعات من الاشتباكات مع مسلحين تحصنوا داخله واتخذوا رهائن بينهم أعضاء في المجلس، فيما أفادت مصادر أمنية وطبية أن حصيلة الحادث بلغت ١٦٥ قتيلا وجريحا.

وفي السياق نفسه، أفادت مصادر أمنية وأخرى طبية في محافظة صلاح الدين أن "حصيلة ضحايا الهجوم الذي استهدف مبنى مجلس محافظة صلاح الدين ارتفعت إلى ٦٥ قتيلاً و١٠٠ جريح"، ورجحت المصادر أن الحصيلة قابلة للزيادة بسبب خطورة بعض الإصابات". وكانت دائرة صحة محافظة صلاح الدين قد أعلنت، في وقت سابق من اليوم، أن مستشفيات المحافظة استقبلت ٤٣ قتيلا و٩٨ جريحاً بينهم عضو في مجلس المحافظة سقطوا جراء عملية اقتحام مجلس المحافظة وسط تكريت، فيما أكد مصدر أمني مقتل ضابط برتبة عقيد وآخر ملازم ومصور وكالة رويترز صباح البازي وإصابة احد مصوري قناة الفيحاء الفضائية.

فيما قال عدد من الباحثين في الشأن الأمني إن "قوات الصحوة" ساعدت على إعادة الأمن والسلم الأهلي للعديد من المدن العراقية التي كانت عصيّة على القوات العراقية والأمريكية. وقد ساعد ذلك في تمكين القوات الأمنية على هدم أهم مرتكزات تنظيم القاعدة الإرهابي مما أدى إلى تحييده وانحسار نشاطه بشكل ملحوظ إلى الحد الذي جعل البعض يظن انه قد انتهى.

غير أنهم أشاروا إلى أن هذا الظن كان إثما كبيرا وعكس سذاجة سياسية وجهلا كبيرَيْن، "فالقاعدة" تنظيم قوي ولديه تراكم خبرات كبير من خلال تواصل وترابط فروعه عمليا وتعبويا.

وفات المخططين الأمنيين أنهم بذلك قد حرموا "القاعدة" من واحد فقط من بناه التحتية، فهو لم يفقد القدرة على تجنيد الانتحاريين ولم يفقد التمويل المالي اللازم لتنفيذ عملياته، "حسب وصفهم".

وأضافوا أن تنظيم القاعدة أعاد بناء عقيدته القتالية وفقا للمعطيات الجديدة في العراق، في حين لم يطور القادة العسكريون أي شيء في خططهم الأمنية، فواصلوا إتباع نفس إستراتيجيتهم، لأنهم لم يغيروا أهدافهم متناسين أنها قد أُنْجِزَتْ فعلا، وهي إعادة السلم الأهلي ومحوَ شبح الحرب الأهلية وتحرير المناطق الخاضعة لسيطرة القاعدة والإرهابيين، وتغيير ولاء الجهات الحاضنة للإرهابيين وجعله لصالح الدولة.

وأكد الباحثون في الشأن الأمني في اتصالات مع (المدى) أن تنظيم القاعدة استغنى عن إستراتيجية مسك الأرض، وعاد إلى طريقته الأولى التي تقتصر على تنفيذ عمليات إرهابية كبرى تُحْدِثُ صدى كبيرا في محل وقوعها، كما حصلَ في أمريكا عام ٢٠٠١ واسبانيا عام ٢٠٠٣ وبريطانيا عام ٢٠٠٧.

وكان الأمر بالنسبة للعراق أسهل بكثير من تلك الدول، فقد عمل التنظيم فترة طويلة في العراق وصار له مريدون وأعضاء عراقيون، إضافة لضعف الأجهزة الأمنية العراقية التي انطلقت من الصفر.

بالعربي الصريح

خواطر الحكومة والحكوميين

■ علي عبد السادة

أظن أن أمثالي لا يجيدون صناعة علاقات مع المسؤولين الحكوميين، ذلك أنهم بحاجة إلى نمط خاص من الأصدقاء والمقربين والمرافقين ومرتدي الياقات الرسمية. واعجز، وآخرون، كما أظن، عن تلبيته أو التطبع به. والحق أن الرغبة بهذه الأنماط يعود إلى أن نجوم الحكومة والسياسة يحبون الطابع الشخصي في تأسيس علاقات معينة مع السلطة الرابعة. ولا يفضلون الوقوف في موقع حوار كفوء، حتى لو وصل الأمر بطرفيه إلى الاختلاف الحاد حول الأفكار.

ولان الأمر يتعلق بالأفكار والرؤى، وبالأساس يختص بحرفة الاختلاف وما تتطلبه من مرونة وسعة خيال وعوالم خلق وإبداع، فان الراكضين وراء صحبة السلطة الرابعة يخشون الكشف عن عورتهم الأفضح: الفشل الذريع في إتقان الاختلاف والانتفاع منه.

البديل لديهم، عن متاهة الحوار وفنونه، تنشئة كابينات جاهزة لجلوس صحفيين صامتين، لا يعرفون شيئا سوى مراقبة أكتاف النافذين، أين تميل فيميلون.

هكذا يزدهر عالم صحافة من نوع مختلف، وهو يتأسس أولا من خلال مكاتب وجماعات تقدم خدمات (جليلة) للمسؤولين، من شأنهم التنسيق وجذب الصحفيين إلى موائد عشاء، وجلسات (تفاهم) ومواعيد عمل تنتهي، فقط، بظروف المكارم ووعود تمشية أحوال صغيرة. بهذا وذاك، نقرأ، يوميا، معلقات المدح.

وفي تاريخ الصحافة نماذج لامعة من أولئك الصاعدين ومرتقي سلم النجومية من طريق خبرات صناعة العلاقات، وبات الرجل صحفيا مرموقا قياسا إلى عديد معارفه، دون أن يعير احد الانتباه إلى ما تراكم لديه من خبرات صناعة الرأي، وخط المعرفة سطورا على صفحات المقروء. تاريخ الصحافة يشهد أن السلطة الرابعة لطالما ارتكزت على قوى عاملة دون مواقف، دون اقتراف لأفعال مؤثرة. هذه ثقافة راسخة كقيم تعامل يومي.

المناسبة في استعراض مشهد إنصاف الصحفيين، أو ذلك النمط الذي ترغب في صحبته شخصيات سياسية وحكومية، هو أن الحاجة التي يعتمدها هؤلاء في تأطير السلطة الرابعة على أساس كانتونات صحفية يسيطر عليها نافذون في العملية السياسية، محاولة منهم في صناعة رأي عام (مناسب) لهم، غير مناسب لغيرهم. ويدخل المستفيد، الفرد، في متاهة البحث عن الخيط الأبيض.

ومادام الحال بهذا التشظي، وبينما ترتفع كروش سياسيين، ويصعد معهم نجم صحفيين لا يسمع صوتهم إلا كصورة تذكارية مع السيد النائب، الوزير، الرئيس. فأن الحديث عن سلطة رابعة مؤثرة بعيد المنال على الأقل حالياً.

هذه السلطة تنشأ في بيئة مشوهة، تلاحق جسدها أمراض معدية، تقوض معايير العمل وتهدد المنفعة الأصلية من ورائها، هذه السلطة رغم مواطن قوتها هنا وهناك، إلا أن الحكومة ومجمل القوى السياسية لا تشعر أنها في مواجهة ندية مع الإعلام، ترى أن بإمكانها تطويع من تشاء، وربما شراء حروف من تريد. وهي تعثر، كلما رمت عصا (المنافع) تكالب وتجمع حولها كثيرون.

الصحافة العراقية خلال العامين الماضيين اهتمت كثير بأخبار تضييف رئيس الوزراء نوري المالكي لنخبة من الصحفيين العراقيين، وظل الكتاب يلوكون مفردات الحوار الدائر أياما ومقالات وأعمدة رأي، لكن أحدا لم يتندر بصحفي عراقي مثل حسين العامل حين رفض مكرمة الحكومة لأنه يحتج على الاعتداء على زملاء مهنته، ولم يتفطن أحد لمثل الشاعر حسام السراي حين لم يقف في طوابير المظاريف التي تتسطر حال نهاية لقاءات المسؤولين الحكوميين، ومثل العامل والسراي كثيرون، لكن كانتونات صحافة المسؤولين ومساحي أكتافهم، يقمعون المعلومة البيضاء.

ذلك أن خواطر الحكومة والحكوميين تسقط في كفة ثقيلة، ويا للأسف.

الحدود المائية والتعويضات اسخن بنود المباحثات

عباوي لـ المدى: لا سقف زمنياً لاجتماعاتنا مع الكويت والجولة الأولى بداية مشجعة

□ بغداد/ زينب صنكور

أكدت الخارجية استمرار اجتماعات اللجنة العراقية الكويتية المشتركة، نافية وجود سقف زمني لنهايتها.

وقال وكيل الوزارة لبيد عباوي للمدى إن الجولة الأولى انتهت، وان الطرفين حققا نتائج ايجابية حتى الآن.

وأوضح عباوي أمس الأربعاء أن الاجتماع الأول انتهى وسوف تعقبه اجتماعات أخرى لإنهاء جميع الملفات العالقة.

يشار إلى أن الاجتماع الأول للجنة الوزارية الكويتية – العراقية المشتركة انتهى أمس الأول، وصدر عنه بيان ختامي أكد ضرورة استمرار التنسيق والتشاور بين الطرفين في التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية.

عباوي أكد أن الجانبين اتفقا على ضرورة المباحثات والتوصل إلى تفاهمات مشتركة لحسم جميع القضايا.

وأكد وزيرا خارجية دولة الكويت وجمهورية العراق على أهمية النتائج التي تمخض عنها الاجتماع الأول للجنة الوزارية الكويتية – العراقية المشتركة بما من شأنه العمل على حل القضايا الأساسية والجوهرية بين البلدين.

وقال بيان لوزارة الخارجية "إن اللجان الأربعة المنبثقة عن اللجنة الوزارية العراقية – الكويتية المشتركة بحثت القضايا المعروضة على جدول أعمالها والمتعلقة بالحالة بين العراق والكويت في ضوء القرارات الدولية ذات العلاقة، فضلا عن بحث آفاق التعاون التجاري والمالي والثقافي وفي مجال النقل بين البلدين".

وأضاف البيان أن اللجنة اعتمدت بيانا ختاميا أشادت فيه بموقف الكويت الداعم للعراق وبموقف العراق في التحري عن مصير المفقودين والممتلكات الكويتية، مؤكدة على وفاء العراق لالتزاماته بموجب القرارات الدولية ذات العلاقة بالحالة بين العراق والكويت وعلى عزمهما على استمرار التنسيق والتشاور إزاء كافة التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية والعمل على كل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

من جانبه قال وزير الخارجية هوشيار زيباري في مؤتمر صحفي مشترك مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد الصباح اثر اختتام اللجنة الوزارية الكويتية – العراقية المشتركة أعمال اجتماعاتها التي بدأت الأحد الماضي.

وعد زيباري اجتماع اللجنة من أهم الاجتماعات التي عقدت بين الجانبين في إشارة إلى أنها المرة الأولى التي تجري فيها مباحثات مهنية وأمنية وعملية لحل القضايا الأساسية والجوهرية دون مجاملات اجتماعية او دبلوماسية ووفقا لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن.

من جانبه أكد الشيخ محمد الصباح أن الاجتماعات بين الجانبين تناولت مجمل العلاقات الكويتية – العراقية والتي تضم ١٢ بندا كانت على جدول الأعمال.

وقال: استطيع القول إننا وصلنا إلى درجة عالية من التوافق حول مجمل هذه البنود.

في غضون ذلك كشف عضو لجنة العلاقات الخارجية والنائب عن القائمة العراقية أركان ارشد أن اللجنة توصلت إلى آلية عمل من خلالها سوف يتم إنهاء ملف المعتقلين خلال الشهر القادم.

وقال ارشد للمدى "هناك الكثير من الملفات العالقة، وفي الاجتماع الأول للجنة المشتركة تم التوصل إلى آلية عمل لإنهاء هذه القضايا الإنهاء ملف المعتقلين خلال الشهر القادم ليتم بعدها حسم الملفات الأخرى"، مشيرا إلى أن ملفي الحدود المائية والتعويضات في طور الدراسة وعن طريق الحوار سيتم التوصل إلى حلول مرضية للطرفين.

من جانب آخر عد النائب عن التيار الصدري رافع عبد الجبار ملف الحدود العراقية الكويتية من أهم الملفات الساخنة.

وقال عبد الجبار "للمدى" إن من أهم الملفات العالقة والساخنة بين البلدين سيكون ملف الحدود لوجود كثير من الأراضي العراقية، وتدعي الكويت بأنها جزء من الدولة الكويتية، لذا يجب أن يتم حلها عن طريق لجنة مختصة من الوزراء المعنيين". وأشار إلى أن ملف المعتقلين لحد الآن عالق لأن الرأي العام الكويتي له قرار في الحكومة الكويتية، ويطالب الحكومة العراقية ببيان ملف المفقودين والمعتقلين في العراق ولحد الآن لم نعثر على أي معتقل أو مقبرة جماعية تعود إلى الكويتيين، ويمكن للكويتيين أن يعتبروهم في طور المفقودين ويلجؤوا إلى التعويض. وتابع إن العراق لحد الآن يدفع تعويضات للكويت (٥٪) من واردات النفط.

من جانبها طالبت عضو لجنة العلاقات الخارجية والنائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية آلا الطالباني الحكومة الكويتية بتقديم التسهيلات لحل الملفات العالقة.

وقالت الطالباني "للمدى" إن هناك كثيرا من الملفات العالقة بيننا لكن في المقابل على الدولة الكويتية أن تقدم التنازلات والتسهيلات وان تكون المفاوضات جدية لحل هذه المشاكل.

وأضافت أن ملف الحدود هو ملف قديم من قبل اجتياح النظام السابق للكويت وعلى وزارة الخارجية حسمها وفق الاتفاقات الموجودة والسارية لأنها أصبحت قضية منطقة وليست قضية بلدين، أما فيما يتعلق بالمفقودين الكويتيين فعلى وزارة حقوق الإنسان ووزارة العدل ومجلس النواب القيام بزيارات متبادلة لحسمها.

من جانب آخر قال النائب عن ائتلاف العراقية ارشد الصالحي إن "اجتماع اللجنة العراقية الكويتية في الكويت هو لتفعيل الاتفاق الذي جرى بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره الشيخ ناصر الأحمد الصباح"، فيما قال النائب عن التحالف الوطني علي الشلاه إن هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع الرسمي الأول لحل المشاكل العالقة بين الجانبين.

وأوضح ارشد الصالحي أن "اجتماع اللجنة العراقية الكويتية هو بحسب الاتفاق الذي جرى بين رئيس الوزراء نوري المالكي مع الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح"، مبينا ان "الاجتماع جاء للوقوف على جملة من القضايا المهمة التي تخص البلدين، منها التعويضات وترسيم الحدود وقضية المفقودين والمعتقلين وكل حسب اختصاصه وسيتم استمرار هذه الاجتماعات لحين الوصول إلى تسوية نهائية للمشاكل العالقة بين الجانبين.

يذكر أن مجلس الأمن الدولي أصدر القرار رقم ٨٣٣ في العام ١٩٩٣ ينص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي يبلغ طولها ٢١٦ كم عبر تشكيل لجنة دولية لرسم الحدود بين الطرفين.